

واقع مساهمة هيئات التمويل والمرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة مركز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – خنشلة

Reality of The Contribution of Funding and Support Agencies in Supporting The Establishment and Development of SMEs

Case study: support and consulting center for SMEs - Khenchela

معطوب السعيد¹، مشري إيمان²

¹ جامعة فرحات عباس سطيف 1 – سطيف (الجزائر)، m.saidtrainer@gmail.com

² جامعة العربي التبسي – تبسة (الجزائر)، imen_hiba@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/02/12

تاريخ القبول: 2021/03/30

تاريخ النشر: 2021/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع مساهمة هيئات التمويل والدعم في تمكين حاملي المشاريع من إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وذلك من خلال دراسة ميدانية لواقع مساهمة مركز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية خنشلة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية، والتي بينت أن المركز محل الدراسة يساهم بشكل مقبول في مرافقة حاملي المشاريع وتقديم الدعم اللازم الذي من شأنه نقل المشروع من مرحلة الفكرة إلى مرحلة خطة العمل، إلا أن مساهمته تبقى ضعيفة في تحويل هذه المشاريع والخطط إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هيئات التمويل والمرافقة، حاملي المشاريع، مركز الدعم والاستشارة خنشلة.

تصنيفات JEL : M13 ، G21 ، G23

Abstract :

This study aims to highlight the reality of the contribution of funding and support agencies in enabling project holders to build SMEs, through a field study of the reality of the contribution to the support and consulting center for SMEs in supporting the establishment and development of SMEs in Khenchela, which showed that the center contributes acceptably to accompanying holders Projects and provide the necessary support that would transfer the project from the idea phase to the business plan phase, but its contribution remains weak in converting these projects and plans into SMEs.

Keywords: SMEs; Funding and Support Agencies; Project Holders; Support and Consulting Center-Khenchela

JEL Classification Codes : M13, G21, G23

المقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصاديات الدول المتقدمة النامية، بحيث تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وتعمل الجزائر على غرار مختلف الدول التي توجهت نحو اقتصاد السوق على تطوير القطاع الخاص عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا، من خلال استحداث استراتيجيات وسياسات اقتصادية موجهة لتدعيمها، وتتجسد هذه الجهود من خلال الكثير من النصوص القانونية التي تم سنّها لتنظيم وتحسين بيئة أعمال المؤسسات وإنشاء العديد من الهيئات والآليات التي تساهم في إنشاء وتطوير هذه المؤسسات.

وتعتبر الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار ممثلة في مراكز الدعم والاستشارة على المستوى المحلي، أحد أهم الهيئات التي تم إنشاؤها لتوفير الدعم اللازم والمرافقة الدائمة لحاملي المشاريع ومسيري المؤسسات، ومثل غيره من المراكز يعمل مركز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية خنشلة على دراسة احتياجات حاملي المشاريع ومرافقتهم في عمليات التخطيط وتقديم الدعم اللازم لنقل مشاريعهم من مرحلة الفكرة والخطة إلى مرحلة المؤسسة.

في هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الأساسيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة للتعرف على أهم الهيئات الداعمة لهذه المؤسسات في الجزائر، ومنه تحديد الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، وتسلط الضوء على مركز الدعم والاستشارة في ولاية خنشلة ودوره في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو الآتي:

ما واقع مساهمة مركز الدعم والاستشارة بولاية خنشلة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية ؟
وللإجابة على الإشكالية السابقة تم التطرق إلى المحاور التالية:

- أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - هيئات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
 - واقع مساهمة مركز الدعم والاستشارة - خنشلة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وتمشيا مع ما يقتضيه البحث العلمي من اختيار وتحديد للمنهج الملائم للدراسة، ولأن الهدف من الدراسة هو الوقوف عند حد الوصف والعرض فقد تم استخدام المنهج الوصفي.

1- أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى ومن هيئة إلى أخرى كذلك، إلا أن المتفق عليه هو في تعريفها على معيار التصنيف والذي يستند بشكل أساسي على عدد العمال، ويمكن إدراج بعض التعاريف المقدمة من طرف بعض الهيئات والدول كما يلي (عبد الصمد وشوشان، 2020، ص56):

1-1-1- البنك الدولي:

يستند البنك الدولي لتعريف هذا النوع من المؤسسات الى معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل اقل من 10 عمال، والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عامل، إما التي تشغل ما بين 50 إلى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة.

1-1-2- هيئة الأمم المتحدة:

استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى:

- المؤسسة المصغرة: تشغل اقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.
- المؤسسات الصغيرة: توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 جزء ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو سنوياً.
- المؤسسات المتوسطة: توافق أيضاً معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 27 ملايين أورو سنوياً.

1-1-3- التشريع الجزائري:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب المادة 05 من القانون 17/02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل والمتمم للقانون رقم 18/01 بما يلي "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1مليار دينار". وكل مؤسسة تتمتع بالاستقلالية أي لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية، 2017، ص05).

ومن جهة أخرى تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها "مؤسسة تشغل ما بين 10 الى 49 شخصا ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار أو مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دينار" (الجريدة الرسمية، 2017، ص05)، أما بالنسبة للمؤسسة المصغرة جدا فهي "مؤسسة تشغل من شخص الى 9 أشخاص وتحقق رقم اعمال سنوي اقل من 40 مليون دينار او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار" (الجريدة الرسمية، 2017، ص06).

1-2- معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حاولت العديد من الاتجاهات والدراسات العثور على خصائص تسمح بالتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، إلا انه يمكن الاستناد بشكل عام في تصنيفها إلى المعايير الكمية والمعايير النوعية.

1-2-1- المعايير الكمية:

يشير Phung إلى أن هناك الكثير من الطرق التي يمكن من خلالها قياس حجم الأعمال التجارية، بما في ذلك عدد الموظفين، المبيعات أو معدل الدوران، إجمالي حقوق الملكية وصافي القيمة. أول هذه العناصر هو المقياس الأكثر شيوعاً، بالإضافة إلى ذلك، تتغير الخصائص الكمية للمؤسسات الصغيرة من مجال ممارسة ومن دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار الأعمال التجارية الصغيرة الموجودة في صناعة ما مثل صناعة الإسمت كبيرة في صناعة أخرى مثل التجارة أو السياحة، وبالمثل، قد تكون شركة صغيرة وفقاً لمعايير الولايات المتحدة كبيرة نسبياً في بلدان أخرى مثل تايلاند أو ماليزيا، وعليه فعدد الموظفين، إجمالي الأصول تعتبر معايير مقبولة بشكل عام (Phung, 2010, p16)، ويعتمد هذا المنهج على تحديد صغر أو كبر المؤسسة بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية التي تسمح بالتمييز بين أحجام المؤسسات، حيث تشمل هذه المعايير: عدد العمال، القيمة المضافة، رأس المال، حجم الإنتاج، قيمة المبيعات، الطاقة الإنتاجية وكثافة العمل.

1-2-2- المعايير الكمية:

إن المعايير الكمية لوحدها لا تكفي للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونظراً لاختلاف أهميتها النسبية واختلاف درجات النمو واختلاف المستوى التكنولوجي، مما أوجد تبايناً واضحاً بين اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولأجل توضيح النقاط الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى وجب إدراج جملة من المعايير النوعية والتي من أهمها: الاستقلالية، الملكية، الحصة السوقية، محلية النشاط، التكنولوجيا المستخدمة (برنو، 2016، <https://democraticac.de/?p=40830>).

1-3- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال الكثير من التغيرات والتطورات، سواء على مستوى النصوص أو على مستوى هياكل الدعم والتمويل، ويمكن تلخيص هذه التطورات في المراحل التالية:

1-3-1- مرحلة تمهيش القطاع الخاص من 1962-1982:

كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعود للجزائريين محدودة جداً مقارنة بتلك الممولة للمستوطنين الفرنسيين بحوالي 98%، ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين بعد الاستقلال وفي ظل النظام الاشتراكي التي تبنته الجزائر تميز الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة بضعف كبير لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للدولة في حين تمركز اهتمامها على المشاريع والصناعات الكبيرة الحجم، بالإضافة لحدودية المؤسسات التابعة للقطاع الخاص.

1-3-2- وضع إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الوطني الخاص 1982-1988:

من خلال صدور القانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 أوت 1982 الذي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، بهدف تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص، وإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة، حيث عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً نسبياً باعتباره قطباً محركاً وحيوياً بإمكانه المساهمة في تحقيق أولويات وأهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة.

1-3-3- الإصلاحات الاقتصادية 1988-2000:

و كنتيجة لانخفاض أسعار البترول تحول اتجاه الدولة الى تبني اقتصاد السوق كبديل لنهج الاشتراكي، حيث أصدرت جملة من القوانين من أهمها: قانون الاستثمار 1993، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون المنافسة.

1-3-4- تشجيع الاستثمار الخاص وتطويره بعد 2001:

حيث أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسترجع مكانته في الاقتصاد الوطني بعد الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة أساسا في، القانون رقم 18/01 التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعطي الشرعية الاستراتيجية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويحدد مفهومها الدقيق والذي على أساسه يتم تطوير وتدعيم هذه المؤسسات من قبل السلطات العمومية. بالإضافة أيضا إلى القانون 17/02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل والمتمم للقانون رقم 18/01.

2- هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عملت الجزائر على تطوير ودعم تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مجموعة من الهيئات والهيكل، ومن أهمها ما يلي:

1-2- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انشأت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات، لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211/94 المؤرخ في 18 جويلية 1994 (ححو وعيساوي، 2017، ص19)، لتصبح تسمى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بموجب التعديل الحكومي في 28 ماي 2010، تتمثل أهم مهامها فيما يلي (الجريدة الرسمية، 2000، ص10):

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير هذه المؤسسات؛
- المساهمة في إيجاد حلول للقطاع؛
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تجسيد برنامج التاهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- اعداد النشرات الاحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الاساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

2-2- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "CNAC"

يعد هيئة حكومية أنشئت وفق المرسوم التشريعي رقم (94-09) المؤرخ في 26 ماي 1994، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية، ويعمل أيضا على إعادة دمج البطالين في ميدان التشغيل من خلال دعم

إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى تقديم الاستشارات وبعض الامتيازات الجبائية، ويقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتمويل المشاريع بالاعتماد على صيغة التمويل الثلاثي كما يلي (حوحو وعيساوي، 2017، ص10):

- المساهمة الشخصية لصاحب المشروع؛
- قروض بدون فائدة يمنحها الصندوق الوطني للتأمين في البطالة؛
- قرض بنكي بسعر فائدة منخفض من طرف الصندوق الوطني عن البطالة ومضمون جزئي من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين.

وقد بلغ عدد المؤسسات التابعة لـ CNAC منذ نشأتها إلى غاية 2015/12/31، 129814 مؤسسة حيث وفرت هذه المؤسسات 266871 منصب شغل (طالب وفلاوي، 2018، ص227).

2-3- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR"

تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المرسوم التنفيذي رقم (02-373) المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون رقم 01-18 المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمعدل بنص القانون التوجيهي رقم 02-17 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 02 في 11 جانفي 2017.

ويعتبر الصندوق مؤسسة عمومية تعمل تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم ويعمل بالاشتراك مع البنوك العمومية والخاصة، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية حيث انطلق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 كما يهدف الصندوق الى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات الجديدة، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك (<https://www.fgar.dz/portal/ar/content>). هذا يعني أن صندوق ضمان القروض يرافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويساعدها في التركيب المال للمشاريع الجديدة، بما يمكنها من تحقيق مكانة متقدمة في ظل بيئة تنافسية معقدة.

2-4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ"

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هي هيئة عمومية أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة إنشاء المؤسسات. هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات (<http://www.mdipi.gov.dz>)، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وتخضع لإشراف وزير تمويل المشاريع الصغيرة، الأعمال والشركات الناشئة واقتصاد المعرفة (<https://ansej.dz/index.php/fr>).

تهتم الوكالة بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار، وتهدف إلى إنشاء ودعم، مساعدة وتكوين الشباب من خلال مرافقة مشاريع إنتاج السلع والخدمات وتوسيعها ووضع مخطط العمل. تملك ANSEJ شبكة من 51

فرعا، تقع في جميع ولايات الوطن بالإضافة إلى الملاحق الموجودة في المواقع والولايات الرئيسية، وتمثل مهام الوكالة فيما يلي
:(/https://ansej.dz/index.php/fr)

- دعم، إرشاد ومرافقة المروجين الشباب في إنشاء الأنشطة،
- تزويد المروجين الشباب بجميع المعلومات الاقتصادية والفنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم؛
- تطوير العلاقات مع مختلف شركاء النظام (البنوك، الضرائب، CNAS و CASNOS... إلخ)؛
- تطوير شراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار - مختلف القطاعات؛
- توفير التدريب على تقنيات إدارة المشاريع الصغيرة لصالح المروجين الشباب؛
- تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير الأخرى لتعزيز خلق النشاط وتوسيعه.

2-5- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار "ANDI"

أنشئت الوكالة سنة 2001، وذلك في إطار الإصلاحات الأولى التي تمت مباشرتها في الجزائر والمكلفة بالاستثمار، حيث تطور الوكالة بالتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر. كانت تدعى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000.

تتمت الوكالة بترقية الاستثمار من خلال (الجريدة الرسمية، 2001، ص8):

- استقبال ونصح المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية؛
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية؛
- ضمان ترقية ومتابعة الاستثمارات؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛
- استعلام واستقبال المستثمرين الوطنيين والأجبيين؛
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع؛
- ضمان القيام بالشكليات الإدارية للمؤسسات، وتجهيز المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد.

2-6- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا أنه لم يعرف النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل تطور المشاريع ومتابعة إنجازها. وبناء على ما سبق وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 2004/01/22 تم إنشاء هيئة ذات طابع خاص تقدم الدعم والاستشارة والمرافقة للمستفيدين، تقدم قرض مصغر بدون فوائد يسمح بشراء تجهيزات صغيرة ومواد أولية لبدء نشاط أو حرفة، ويكون موجه لكل شخص يبلغ من العمر أكثر من 18 عاما، شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت. ويهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق خلق نشاطات لإنتاج

سلع وخدمات (<http://www.mdipi.gov.dz>). تتمثل المهام الخاصة بالوكالة حسب المرسوم التنفيذي 04-14 فيما يلي (<https://www.angem.dz/ar/article/decret-presidentiel-n-04-13>):

- تسير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تمنح قروض بدون مكافأة، وتضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز؛
- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛
- ترم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، والتحسس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة.

2-7- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار "ANDPME"

تنص المادة 17 من القانون التوجيهي 17-02 على إنشاء هيئة عمومية ذات طابع خاص تدعى في صلب النص "وكالة" تكلف بتنفيذ استراتيجية الدولة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية، 2017، ص7). فحسب النص فان الوكالة تضطلع إلى تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال النمو، الإنشاء والدعم. بما في ذلك تحسين النوعية وترقية الابتكار وتدعيم المهارات الإدارية والتسييرية لهذا القطاع. كما تنص المادة 20 من نفس القانون على إنشاء هياكل محلية تابعة للوكالة تتكون من مراكز دعم واستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمتها الأساسية دعم بروز هذه المؤسسات.

وحسب وما جاء في المرسوم التنفيذي 170/18 المحدد لمهام الوكالة توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (سعيد، 2020، ص367)، ومن المهام المسندة للوكالة ما يلي:

- التشجيع على تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع أجهزة دعم إنشاء الأنشطة، لا سيما من خلال نشر الثقافة المقاولاتية وتطوير المناولة بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني؛
- القيام بكل عمل يتعلق بالتحسيس والإعلام والمساعدة لدى الهيئات العمومية، من أجل ترقيةها وتسهيل حصولها على الطلبات العمومية؛
- تعزيز الموارد البشرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع المنظومة الوطنية للتكوين وأجهزة الإدماج المهني؛
- دعم الابتكار والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الناشئة؛
- تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التنظيم والتسيير المالي وكذلك التموقع في السوق.

3- مساهمة مركز الدعم والاستشارة "خنشلة" في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-1- التعريف بالمركز

يعتبر المركز مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 (الجريدة الرسمية، 2003، ص18)، حيث حدد هذا المرسوم الطبيعة القانونية لهذا المركز والمهام الموكلة إليه، وقد كان يسمى في البداية "مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، لتغير طبيعته وتسميته بناء لما جاء في المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 (الجريدة الرسمية، 2018، ص11) ويصبح هيئة محلية ذات طابع خاص تعمل على تنفيذ ومتابعة أعمال الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار على المستوى المحلي ويسمى في صلب النص "مركز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

وفي إطار إنشاء مراكز الدعم والاستشارة على مستوى ولايات الوطن، تم إنشاء مركز الدعم والاستشارة لولاية خنشلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم المرسوم التنفيذي رقم 07-103 المؤرخ في 02 أفريل 2007 (الجريدة الرسمية، 2007، ص14) وبناء لما جاء في التعديلات التي أقرها المرسوم التنفيذي رقم 20-331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 أصبحت مراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتولى المهام التالية (الجريدة الرسمية، 2020، ص11):

- دراسة وتحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاتصال مع مجموع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي بمدف اقتراح التكييفات المطلوبة للبرامج والأنظمة التي تنفذها؛
- اقتراح مشاريع للتطوير الجماعي أو للنظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ البرامج وأنظمة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحددة من طرف الوكالة بالاتصال مع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي، في مجال:

- عصنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير المناولة ودعم تعزيز الاندماج الصناعي الوطني؛
- دعم الابتكار والرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحفاظ عليها؛
- تطوير النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال استقراء ما جاء في المرسوم التنفيذي أعلاه يمكن القول أن مركز المرافقة والاستشارة يلعب دورا هاما في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء من خلال القيام بالدراسات التي من شأنها تحديد احتياجات ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو من خلال تقديم اقتراحات لحاملي المشاريع وأصحاب المؤسسات. إن إنشاء أي مؤسسة ونقلها من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ يحتاج إلى الكثير من المعرفة والمهارة، كما يحتاج إلى دراسات معمقة تحدد الاحتياجات الأولية للمؤسسة من موارد مادية وبشرية، كل هذا وغيره، وحسب ما جاء في المرسوم أعلاه يقدمه مركز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-1- حصيلة نشاطات المركز:

الجدول (01): حصيلة مختصرة لنشاطات المركز

السنة	حاملتي المشاريع المستقبلين	حاملتي المشاريع الذين تمت مرافقتهم	مخططات الأعمال المنجزة	مناصب الشغل المتوقعة	المؤسسات المنشئة
2016	74	55	11	147	
2017	170	14	03	50	01
2018	140	09	03	122	
2019	55	14	01	10	02
2020	61	10	06	174	
المجموع	500	102	24	503	03

المصدر: مركز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية خنشلة

من خلال البيانات التي يعرضها الجدول أعلاه يلاحظ العدد الكبير من حاملتي المشاريع الذين تم استقبالهم من طرف المركز، حيث تم استقبال خلال الخمس السنوات الأخيرة 500 حامل مشروع، كما يلاحظ تزايد هذا العدد من سنة إلى أخرى، حيث كان 77 في سنة 2016 ليصبح 170 في سنة 2017، وهذا يشير إلى المكانة التي يحتلها المركز في أوساط حاملتي المشاريع، إلا أن هذا العدد بدأ في التناقص سنة 2018 حيث أصبح 140 ليصبح أقل من ذلك بكثير خلال سنتي 2019 و 2020، ويعود هذا حسب ما صرح لنا به السيد مدير المركز إلى التغيرات التنظيمية التي مست المركز، حيث أنه ومثل ما تم الإشارة إليه أعلاه، فالمركز ومنذ سنة 2018 أصبح هيئة محلية ذات طابع خاص، كما أصبح مكلفا بمهام أخرى غير التي كان مكلفا بها في بداية إنشائه.

ومن خلال البيانات المعروضة في الجدول ذاته يلاحظ العدد المتوسط لحاملتي المشاريع الذين تمت مرافقتهم من طرف المركز، حيث أنه ومن 500 حامل مشروع تم مرافقة 104 فقط، كما أن هذا العدد تناقص بشكل كبير خلال سنتي 2019 و 2020، فعلى سبيل المقارنة تمت مرافقة 55 حامل مشروع من أصل 74 خلال سنة 2016 أي بنسبة 74%، فيما تم مرافقة 10 من أصل 61 خلال سنة 2020 أي بنسبة 16%، ويعود هذا بشكل أساسي إلى طبيعة المشاريع المقدمة، حيث وفي الكثير من الأحيان يتقدم إلى المركز حامل مشروع غير قابل للتنفيذ أو يحتاج إلى دعم يتجاوز إمكانيات المركز، كما يعود كذلك إلى الإجراءات البيروقراطية التي لا تزال تفرضها الكثير من الهيئات والمؤسسات على حاملتي المشاريع مما يعيق تحويل الكثير من الأفكار إلى مشاريع، فمؤسسات.

كما أنه ومن خلال ما الجدول أنه تبين الإحصائيات الخاصة بمخططات العمل المنجزة أن مركز الدعم والاستشارة لولاية خنشلة يساهم بشكل مقبول في دعم حاملتي المشاريع من خلال إنجاز مخططات الأعمال، حيث تم إنجاز 24 مخطط عمل لحاملتي المشاريع من أصل 102 أي بنسبة 23%، وهي نسبة مقبولة، ويمكن تفسير هذه النسبة بالمجهودات التي يبذلها المركز في مرافقة ودعم حاملتي المشاريع من أجل وضع خطة عمل تمكنهم من نقل مشاريعهم من عالم الأفكار إلى عالم الأعمال والمنافسة، كما يمكن تفسيرها بالرغبة الكبيرة التي يحملها حاملو المشاريع في تأسيس وإنشاء مؤسساتهم الخاصة.

في الأخير ومن خلال الإحصائيات المعروضة في الجدول أعلاه والخاصة بالمؤسسات المنشأة تبين بشكل واضح المساهمة الضعيفة لمركز الدعم والاستشارة لولاية خنشلة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه ومن 24 مشروع

تم التخطيط له تم إنشاء 03 مؤسسات فقط خلال 05 سنوات، كما أنه لم يتم إنشاء أي مؤسسة خلال السنوات 2016، 2018، 2020، وهذا العدد الضعيف لا يتوافق تماما مع الدور الذي تمت الإشارة إليه في النصوص المتعلقة بطبيعة ومهام المركز، ويمكن تفسير هذا بالقطعية التي تعرفها الكثير من النصوص مع الواقع، حيث أنه وفي حضور النص المنظم تغيب الممارسة والتنفيذ، كما يمكن تفسير ذلك بالصعوبات الإدارية والمادية التي تعترض حاملي المشاريع في تحويل مخططات أعمالهم إلى مؤسسات.

الخاتمة:

في ظل التطور الذي عرفته بيئة الأعمال في العالم خلال السنوات الأخيرة وما فرضه من تحولات على مستوى نظم التسيير المحلي، فقد عملت الجزائر ومن خلال القيام بمجموعة من المبادرات القانونية والتنظيمية على تأسيس العديد من الهياكل والهيئات التي تهدف إلى دعم إنشاء وتطوير المؤسسات، وبشكل أخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المصدر الرئيسي والركيزة الأساسية لكل عمل تنموي.

إن ما سبق يتوافق بشكل تام مع النصوص التي تم سنّها لتنظيم وتسيير هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة وهذا ما تم تأكيده من خلال القراءة التحليلية للنصوص التي بموجبها تم إنشاء مركز الدعم والاستشارة، إلا أن ذلك لا يتوافق بالشكل ذاته مع ما القراءة التحليلية للبيانات التي تم عرضها في دراسة الحالة، حيث أنه ومن خلال احصائيات نشاطات مركز الدعم والاستشارة بولاية خنشلة توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- يعمل المركز بشكل مقبول على مرافقة حاملي المشاريع وتقديم الدعم اللازم الذي من شأنه نقل المشروع من مرحلة الفكرة إلى مرحلة المؤسسة؛
- يساهم مركز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية خنشلة بشكل ضعيف في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات؛
- لا يعمل المركز بشكل فعال على تسهيل الإجراءات الإدارية التي تهدف إلى حصول أصحاب المشاريع على التمويل اللازم.
- ويهدف ترقية وتطوير نشاط هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تقديم التوصيات التالية:
- ضرورة القضاء على كل الإجراءات والممارسات البيروقراطية التي من شأنها أن تقف عائقا أمام دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- استغلال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في استقطاب والتواصل مع أصحاب الأفكار وحاملي المشاريع؛
- تشكيل مجالس محلية من مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقديم الدعم المادي والمعنوي لأصحاب المشاريع والمؤسسات الناشئة.

المصادر والمراجع:

1. Phung, Tuan Anh. (2010), Le rationnement du crédit des PME: le cas du Vietnam. Montpellier, Université de Montpellier 1 : Thèse de doctorat, Sciences de gestion.
2. محمد الطاهر سعيود، (2020)، المركز القانوني لوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، مجلة طبنة، المركز الجامعي بربكة-الجزائر، 3(1)، ص 367.
3. محمد الامين طالب، نظيرة قلاوي، (2018)، الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميله، الجزائر، 5(1)، ص 227.
4. سميرة عبد الصمد، سهام شوشان، (2020)، المرافقة المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- محضنة باتنة، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، الجزائر، 3(2)، ص 56.
5. فطوم حوحو وآخرون، (2017)، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: "هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، 07/06 ديسمبر 2017، جامعة الوادي، الجزائر، ص 19.
6. نور الهدى برونو، (2016)، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: مراحل تطورها وودورها في التنمية، المركز العربي الديمقراطي، <https://democraticac.de/?p=40830>، تاريخ الاطلاع: 202/12/17.
7. الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض، <https://www.fgar.dz/portal/ar/content>، تاريخ الاطلاع 2020/11/22.
8. الموقع الرسمي لوزارة الصناعة، <http://www.mdipi.gov.dz>، تاريخ الاطلاع 2020/11/25.
9. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، <https://ansej.dz/index.php/fr>، تاريخ الاطلاع 2020/11/28.
10. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، <https://www.angem.dz/ar/home.php>، تاريخ الاطلاع 2020/12/28.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2000)، العدد 42، ص 10.
12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2001)، العدد 55، ص 08.
13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2002)، العدد 74، ص 13.
14. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2003)، العدد 13، ص 18.
15. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2017)، العدد 2، ص 07.
16. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2007)، العدد 22، ص 14.
17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2018)، العدد 39، ص 11.
18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2020)، العدد 70، ص 11.